

## اقتصاد

## فوق الطاولة

## قروض بالجملة - ماذا عن الاقتصاد؟

عامر الياس شهدا

طرح المصارف العامة قروضاً مختلفة الأنواع والأشكال، وقدم القاشون على تلك المصارف تبريرات أو توضيحات حوال إمكانية الدخل الشهري لسداد أقساط تلك القروض ٤٠ بالمائة من الراتب يضاف إليه ١٠٠ بالمائة من التعويضات الثابتة. وكان حل هذه المعضلة سيؤدي إلى حل للوضع الاقتصادي. نعتقد أن الموضوع لا يمكن في كيفية احتساب قسط القرض. مع احترامنا لما طرحته المصارف والذي يشير إلى قيامها بواجباتها الاجتماعية لا أكثر. إلا أن الأمر يتعلق بسياسة نقدية وبالوضع الاقتصادي الكلي. جميعنا يعلم أن هناك كتلة نقدية كبيرة خارج إطار الألفية المصرفية، وهذا الأمر سببه تفضيل الكاش عن بقية أدوات السداد الأخرى، والمشكلة الأخرى التضخم وارتفاع الأسعار وضعف القدرة الإنتاجية على تلبية الطلب رغم ضعف الطلب بالأسواق.

حسب تصريح أحد القائمين على هذه المصارف أن الجدي من القرض أتى تماشياً مع الارتفاعات السعرية الحاصلة في الأسواق، وبأنه سيؤدي إلى تحريك النشاط الاقتصادي، أي القرض أتى استجابة لتطورات سعرية وليس لنقل الاقتصاد من مرحلة إلى أخرى. ونعتقد أن هذه القروض وما جاء في توضيحات احتساب الأقساط ونوعية القروض التي يطلب عليها صفة قروض استهلاكية لتلبيح رغبة المجتمع في الاستهلاك تعطي مؤشر واضح إلى عدم توافر الاعتمادات اللازمة لرفع الأجور والرواتب والذي قد يرفع من نسب العجز في الموازنة، إلا أنه في الحقيقة ورغم حصول العجز فإن النتائج المتحصلة من رفع المستوى المعيشي للمواطن عن طريق زيادة الرواتب أهم بكثير وأكثر فائدة من المحافظة على توازن صوري في الموازنة العامة وسريعة، فالعجز الحقيقي ليس بعجز الموازنة وإنما بعجز الأفراد عن العيش بمستوى لائق يمكنهم من تطوير أنفسهم والمساهمة بشكل مريح وفعال في عملية التنمية الاقتصادية.

إن توفير السيولة للمجتمع بهذه الطريقة قد تحدث تحسناً وقتياً في أحوالهم المعيشية وتمنع التجنح الفرصة في الاستجابة إلى الزيادة في مستوى الطلب وذلك بتحسين وتطوير وسائل وسبل الإنتاج. إلا أن هذا الوضع لن يطول حيث سيعود المجتمع للعناء بعد إنفاق القرض وتراجع الدخل الشهري بسبب القسط ما سيؤثر في الإنتاج مرة أخرى وبالتالي سيؤثر بشكل مباشر في الأسعار ونسب التضخم ونعود لمشكلة تتعاطم بدلا من تقليصها، مما يشير إلى أن هناك جهوداً تبذل لخلق حلول جزئية ذات أجال قصيرة جداً انعكاساتها السلبية على الاقتصاد أكثر بكثير من إيجابياتها. ولتوضيح ذلك نسال: هل تم تأمين استمرارية إنتاجية لتلبية ارتفاع الطلب؟ هل هناك إمكانية حقيقية لرفع الإنتاج؟ وهل ما طرح سيجد توازن العرض والطلب عند مستويات سعرية متدنية؟ هل دعم تمويل الإنتاج وإعادة النهوض بالصناعة الوطنية يعتبر أولوية يجب أن تسبق منع مثل هذه القروض؟

بالنظر لواقعنا الاقتصادي الحالي نعتقد أن زيادة الطلب الكلي الناتج عن زيادة توافر السيولة بيد المجتمع سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار بسبب عدم قدرة العرض على التجاوب مع هذا المستوى الجديد من الطلب إضافة إلى ارتفاع في تكاليف الإنتاج الناتجة عن ارتفاع تكاليف العمالة وسيرتفع الطلب على المواد الأولية نتيجة الضغط على طلب المنتج، وكل هذا سيؤدي إلى ارتفاع في التكلفة ستزيد التضخم وستزيد من الطين بلة.

نعتقد أن توافر السيولة يجب أن يمول الأولويات، وعلى رأسها توظيفه في دعم العملية الإنتاجية وبالتالي المساهمة في توسيع القاعدة الإنتاجية لتلبية ارتفاع الطلب الناتج عن توافر السيولة بيد المجتمع، والحصول على وفورات اقتصادية، ستسهم بالنتيجة في تحقيق التوازن السعري المقبول بين العرض والطلب. دون إحداث زيادة في نسبة التضخم.

أخيراً نشير إلى تكاليف القروض المزمع منحها حيث تم التصريح عن فائدة ٧ بالمائة تحسب على مبلغ القرض الممنوح طوال المدة. بحساب بسيط نجد أن الفائدة الحقيقية على مثل هذه القروض تستصل إلى ١٢,٥ بالمائة دون العمولات والرسوم. لن نعلق أكثر فالخوض بالتفاصيل تتطلب المطالبة بتحمل المسؤوليات تجاه النتائج. لذلك سنكتفي بانتظار إجابات المعنيين عن تساؤلاتنا.

## علي نزار الأغا

يبدو أن الحكومة متفائلة جداً في موسم القمح الحالي، الذي وصف بأنه مبشر بالخير، إذ قدر الإنتاج بشكل أولي بنحو ٢,٧ مليون طن، ما يزيد بنحو ٢٥٪ على تقديرات الإنتاج للموسم الماضي (مليون طن) اشترت الحكومة منها نحو ٢٠٪، تقديراً، أما التقديرات لهذا الموسم فمختلفة، وبحسبة بسيطة، نجد أن الحكومة تأمل شراء ٨٠٪ من موسم القمح الحالي، إذ على سعر ١٨٥ ليرة للكليو نجد أن ما رصدته لشراء الموسم (٤٠٠ مليار ليرة) يكفي لشراء ٢,١٦ مليون طن. وزير الزراعة والإصلاح الزراعي أحمد القادري أمل في حديث للزميلة «الاقتصادية» أن يتم تسويق أكثر من ٥٠٪ من الموسم الحالي، معلناً أن تحديد سعر الكيلو بـ ١٨٥ ليرة هو أعلى بكثير من السعر العالمي - وحتى المحلي - وجاء لدعم الفلاح وضمان تسويق أكبر كمية ممكنة، للدعم من الاستيراد والطلب على القطع الأجنبي، ودعم الاستهلاك المحلي.

وبحسب القادري، بلغت المساحة المزروعة بمحصول القمح حسب الجولة الإحصائية الأولى ومن خلال بحث العينة العشوائية ١٣٤٥ ألف هكتار، التي تزيد على المساحة المنقذة لمحصول القمح خلال الموسم الماضي بحوالي ٢٥٠ ألف هكتار، منوهاً بأنه من المبكر تقدير الإنتاج لأن ذلك يتم من خلال الجولة الإحصائية الثانية في نهاية شهر أيار، ويمكن الإشارة إلى التقديرات الأولية (التأشيرية) للإنتاج وفق تقديرات مديرية الزراعة في ضوء حالة المحصول بـ ٢٧٠ ألف طن على المستوى الوطني وفي المحافظات السورية كافة.

## وزير الزراعة أحمد القادري لـ «الاقتصادية»:

## ٢,٧ مليون طن إنتاج متوقع للقمح ونأمل شراء أكثر من نصف القابل للتسويق



وبين القادري أنه تم تحديد سعر ١٨٥ ليرة للكليو، وهو أعلى من السعر العالمي بكثير، بتوجيه من السيد رئيس الجمهورية، ويهدف دعم الفلاح وضمان تسويق أكبر كمية من القمح، وهذا يبقى أفضل من خيار الاستيراد حتى لو كان الاستيراد أقل تكلفة، والسبب إلى جانب دعم الفلاح، هو أن المدفوعات هنا تسد باليرة السورية، وليس بالقطع الأجنبي في حال الاستيراد، وما يؤدي إلى زيادة في سعر الصرف، كما أن المدفوعات المسددة للفلاحين سوف تعزز الطلب على الاستهلاك المحلي بشكل رئيس. ولفت إلى أن عمال الأمطار كان له الدور الأكبر في تحسين تنفيذ الخطة الإنتاجية لمحصول القمح وخاصة بعد موسم الجفاف الذي تعرضت له البلاد خلال الموسم الماضي وذلك لسنين أساسيين، الأول: أن نحو ٥٠٪ من المساحات المخطط زراعتها وبالطاقة

تكاليف زراعته، كما تسبب الأمطار الغزيرة في غرق

## ١٨٥ ليرة للكليو أعلى من السعر العالمي وأفضل من الاستيراد لحد من طلب القطع

بعض المساحات المزروعة في كل من محافظتي (إدلب وحماة)، إضافة إلى عدم التنفيذ في بعض المناطق غير الآمنة. ولكن في ظل تحسن الواقع الأمني والاستمرار بتحرير الأراضي من العصابات المسلحة، إضافة إلى العمل على زراعة الأراضي المحررة، وتسهيل عودة الأهالي والبدء باستثمار أراضيهم، فقد بلغت المساحة المحررة ٨٢٤ ألف هكتار زرع منها خلال الموسم الشتوي ٥٣٥ ألف هكتار وللوسم الصيفي ٨٤٨٨ هكتاراً وبلغ عدد الأسر العائدة إلى قرامه ٢٥٨ ألف أسرة، الأمر الذي سينعكس بشكل إيجابي على زيادة نسبة تنفيذ الخطة الإنتاجية، ومن ثم زيادة كمية الإنتاج وكما ذكرنا بأن المساحة المزروعة بالقمح خلال هذا العام أكثر من العام الماضي بـ (٢٥٠ ألف هكتار).

## خريطة وطنية للسكن تؤمن عودة آمنة للسكان إلى مناطقهم

إضافة إلى وجود سكن عشوائي خارج المخططات الأمر الذي أزم بوضع البدائل وتأمين قدرات مادية مالية وقانونية وتنظيمية وتنفيذية لتحديد مصادر تأمين الأراضي اللازمة لعمليات السكن والإسكان في سورية.

وبين البرنامج أن هناك مخرجات الخريطة الوطنية للسكن تتضمن إستراتيجية متكاملة تهدف إلى تحقيق التنمية العمرانية المتوازنة وفق إطار التعافي العمراني المتكامل، عبر مجموعة من السياسات والبرامج والخطط بما يتواءم مع توجهات التخطيط الإقليمي من خلال محاور وأقطاب التنمية ومناطق تقيد التنمية، وخريطة ضرر المناطق العمرانية بما يلائم توجهات الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي، مع تصنيق هذه المناطق وفق أولويات محددة، ووضع توجهات لمعالجة مناطق السكن العشوائي، وتحديد اتجاهات نمو المدن والبلدات والحيث الكافي للتنمية العمرانية بما يحافظ على الأراضي الزراعية.

في هذه المرحلة تتركز بالمستوى المحلي الذي يشكل فرصة حقيقية نحو تعزيز التماسك الاجتماعي على قاعدة الانتماء الوطني دعماً للاقتصاد المحلي بما يحقق التوازن الأمثل في التنمية المحلية والإقليمية الشاملة، وتظهر أهم هذه التحديات وفق إطار التعافي الإقليمي المتكامل متضمنة تحديات عمرانية تضم التجمعات الحضرية وتحديات الإسكان والسكن العشوائي، وأخيراً تحديات شبكات البنية التحتية والخدمات. وبهذا تعد الخريطة الوطنية للسكن والإسكان أحد أهم مخرجات الوثيقة الوطنية، وموجهة مهمما للمرحلة الانتقالية، كما أنها فرصة لضبط وتوجيه التنمية العمرانية في مرحلة الاستدامة، وبذلك تقوم الخريطة بوضع المقترحات للتجمعات العمرانية المستقبلية مع وضع تصور لإعادة إعمار المناطق المتضررة بصورة تتواءم مع توجهات التخطيط الإقليمي، رغم أن هناك العديد من الإشكاليات والمخالفات ضمن المخطط

المقترحة ٦ أشهر لجمع البيانات، وأخرى مثلها لكتابة التقارير، وقد بدأ العمل الفعلي للمشروع لإنجاز المسودة الثانية من الإطار الوطني.

ويتخلل البرنامج عمل مشترك مع الجهات العامة، وورشات عمل، ومن الممكن أن يتم العمل على إنجاز نهاية المرحلة الثانية وبداية المرحلة الثالثة بالتوازي، ويقدر عدد الخبراء بين ١٥ و ٢٠ خبيراً يتم التعاقد معهم خلال فترات مختلفة من المشروع وباختصاصات متنوعة وتقدم المشروء حسب الحاجة.

وبين البرنامج أنه تم رصد مبلغ قدره ٢٤,٧ مليون ليرة سورية في الموازنة الاستثمارية لهيئة التخطيط الإقليمي لعام ٢٠١٩ كسبيل أولي للنشاطات التي سيتم تنفيذها خلال العام الحالي، وعملاً بقرار رئاسة مجلس الوزراء المتضمن ترشيح الإنفاق بنسبة ٤٦٪ حسب أولويات العمل، تم تخفيض المبلغ إلى ٥,٥١ ملايين ليرة. من الجدير ذكره أن التحديات المكانية

وجمع البيانات من الجهات العامة وفق الحوار التي سينتاولها الإطار، وتبدأ بتحليل للبيانات والدراسات وإعداد نماذج العمل والمبادئ التوجيهية ومن ثم تشكيل فرق عمل مشتركة مع الجهات المعنية.

ويتم في المرحلة الثانية إصدار تقرير تحليل الوضع الراهن وإقراره، وفي المرحلة الثالثة يتم وضع السيناريوهات والبدائل المقترحة والأنسب حين يتم خلال المرحلة الرابعة والنهائية توزيع المسودة الأولى للبرنامج على الجهات المعنية.

وبين البرنامج أن الخريطة الوطنية للسكن والإسكان تأتي على رأس الأولويات لكون القطاع السكني من أكبر القطاعات المتضررة نتيجة الحرب على سورية، وبما يمكن أن تؤمنه هذه الخريطة من مخرجات تساهم في إعادة الإعمار وفق أسس تخطيطية تنموية صحيحة، مما يسهل العودة الآمنة للسكان، لافتاً إلى أن المدة الزمنية

## هنا غانم

وافقت الحكومة مؤخراً على البرنامج التنفيذي للإطار الوطني للتخطيط الإقليمي للمرحلة القادمة، الذي أعدته هيئة التخطيط الإقليمي ضمن التوجهات والمنطلقات الأساسية، وقد جاء ذلك على مرحلتين متداخلتين ومتكاملتين، وهما المرحلة الانتقالية التي تشمل دراسات التخطيط المكاني لسورية، والخريطة الوطنية للسكن والإسكان، إضافة إلى تحديد الرؤية المكانية للنشاط الصناعي، ومرحلة الاستدامة، التي يتم بموجبها العمل بتوجهات الإطار الوطني وتقديم الدراسات الإقليمية والهيكلية. وأوضح البرنامج (حصلت «الوطن» على نسخة منه) أن المرحلة التحضيرية تتضمن متابعة جمع الدراسات والخطط السابقة ذات العلاقة، منها وثيقة سورية ما بعد الحرب، ومن ثم وضع منهجية العمل وإعداد ميزانية المشروع. أما المرحلة الأولى، فيتم خلالها تحديد

Reference: SY-DA-00603



## TENDER ADVERTISEMENT

## CALL FOR TENDER FOR REHAB. OF WATER IRRIGATION CHANNEL AND WATER PUMPING STATION IN RURAL RAQQA

Tender Ref# SY-DA-00603.

REHABILITATION OF WATER IRRIGATION CHANNEL AND WATER PUMPING STATION

Bidding documents and conditions can be obtained by interested parties from Action Against Hunger (AAH) offices at the below address between 09:00 AM till 04:00 PM starting from 15<sup>th</sup>, 2019 till June 10<sup>th</sup>, 2019.

Tender Committee contact in Damascus:

Address: Sharkasiyeh Bldg. 2937, Shaalan, Damascus, Syrian Arab Republic.

Phone: +963 11 3329 946

Fax: +963 11 332 9945

E-mail: procurement@sy.acfspain.org

Deadline for tender Submission: June 10<sup>th</sup>, 2019, at 04:00 PM.  
Bid Validity: 120 day.  
Currency: Bid must be submitted in Syrian Pounds.  
Performance Bonds: Certified Check good for the 5% of the Contract Value.  
Warranty Bonds: Certified Check good for the 5% of the Contract Value.  
Delay Penalties: 0.5% of the total contractual value per each delay.

Reference: SY-DA-00603



## إعلان عن مناقصة

## دعوة للمشاركة في مناقصة إعادة تأهيل شبكة مياه الري ومحطة ضخ المياه في ريف الرقة

منظمة مكافحة الجوع (AAH) منظمة عالمية غير حكومية تأسست عام 1979. تقوم المنظمة بممارسة عملها في أكثر من 40 دولة حول العالم. تسمى الفرق الميدانية في منظمة مكافحة الجوع (AAH). للعمل في أربع مجالات رئيسية: التغذية والأمن

مناقصة مرجع: SY-DA-00603

إعادة تأهيل شبكة مياه الري

يمكن الحصول على وثائق وشروط المناقصة من قبل الأطراف المعنية من مكتب المنظمة على العنوان الموضح أدناه من الساعة 09:00 صباحاً وحتى الساعة 04:00 مساءً، ابتداءً من 15 أيار 2019 ولغاية 10 حزيران 2019.

للتواصل مع لجنة المناقصات في دمشق:

العنوان: شركسية، بناء، 2937، الشعلان، دمشق - الجمهورية العربية السورية.

هاتف: 00963113329946

فاكس: 00963113329945

بريد الكتروني: procurement@sy.acfspain.org

10 حزيران 2019، عند الساعة 04:00  
120 يوماً  
الليرة السورية.  
5% من القيمة الكلية للحد على شكل شيك مصدق.  
5% من القيمة الكلية للحد على شكل شيك مصدق.  
0,5% من القيمة الكلية للحد على كل يوم تأخير.

الموعد النهائي لتسليم العروض:  
صلاحية العروض المقدمة:  
العملة:  
ضمان حسن التنفيذ:  
ضمان الكفاءة:  
عرامات التأخير: